تحديات الهجرة والتكامل..

هل فشلت أوروبا في دمج المسلمين؟

الدكتور حسن العاصي

أكاديمي وباحث في الأنثروبولوجيا

مع استمرار العولمة في اكتساب الزخم، يغادر المزيد والمزيد من الناس ديارهم سعياً وراء أحلامهم بحياة أفضل لأنفسهم ولأسرهم. يمثل المهاجرون المسلمون الذين يتدفقون على أوروبا من مجتمعات متباينة على نطاق واسع منتشرة في جميع أنحاء شمال إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، مجموعة كبيرة ومتنوعة من الثقافات والتقاليد المحلية. تشكل الشبكات عبر البحر الأبيض المتوسط أساس طرق الهجرة وتشكل عوامل رئيسية في وجهات هؤلاء المهاجرين وفي عملية الهجرة الإجمالية، سواء كانت نحو أوروبا أو دول إسلامية أخرى. تتشابك التدفقات من الجنوب إلى الشمال مع التدفقات من الجنوب إلى الجنوب، ومن بينها تبرز دول الخليج العربية كوجهة رئيسية، ليس فقط للعمالة منخفضة المهارة. تنشأ مواقف مختلفة، ضمن خطاب متنوع حول التعايش والتكامل والاستيعاب والحفاظ على الهوية. إن تبني هذا البعد العابر للحدود الوطنية الذي يضم كلاً من الوجهة ونقاط المنشأ، يمكّن التحقيق في الهجرة من تجاوز النهج الأوروبي المركزي البحث. وبالتالي، يتم تحليل الأنماط الوطنية المختلفة مع التركيز على عدد من دراسات الحالة المهمة. ومن خلال مناقشة السياسات والنهج الثقافية، فإن الهدف هو إضافة الدراسات المبتكرة إلى تحدي التكامل. إن التعددية الثقافية من جانب الدول القومية التي تشكل الاتحاد الأوروبي هي أحد السبل لتحريك الحوار بين الأطر الثقافية المختلفة نحو شكل أكثر توافقاً.

تحديات التكامل

يعيش ما يزيد قليلاً على 5% من مسلمي العالم البالغ عددهم 1.5 مليار نسمة في أوروبا الغربية البالغ عدد سكانها حوالي 450 مليون نسمة، ومع ذلك كان لهذه الأقلية تأثير غير متناسب على الدين والسياسة في موطنها الجديد. في غضون خمسين عاماً فقط، تضخم عدد السكان المسلمين من عشرات الآلاف إلى 16مليوناً في عام 2010 إلى ما يقارب 26 مليون حالياً، أي ما يقرب من واحد من كل 20 من سكان أوروبا الغربية.

من ناحية أخرى، هناك اعتقاد متزايد بين السكان الأوروبيين الأصليين بأن الإسلام، الذي سُمح له ذات يوم بالازدهار دون رادع في أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية، يجب إيقافه. تحث هذه النظرة العالمية الأوروبيين على الاستيقاظ من سباتهم وهزيمة "أوروبا العربية". في مقابل هذا السرد، هناك وجهة نظر يتبناها بعض زعماء الجالية المسلمة، مفادها أن الحكومات الأوروبية قمعية وغير متسامحة مع التنوع بشكل موحد. والروايتان غير كافيتين، والأهم من ذلك أن كل منهما يتجاهل الاتجاه الأوسع لما يحدث بالفعل على الأرض.

لقد نجح الأوروبيون والمسلمون في التفاوض مع بعضهم البعض والتكيف مع بعضهم البعض على مدى السنوات العشر الماضية. وهذا ما تؤكده عدة لحظات حاسمة في بناء الأمة. ففي المجالات الدنيوية ولكن الحاسمة للتكامل الديني ــ مثل بناء المساجد، وتدريب الأئمة، وتوافر الطعام الحلال وتأشيرات الإسلامي إلى مكة ــ بدأت الجاليات المسلمة والحكومات الأوروبية في التحدث والعمل في انسجام.

قارن هذا بما كان عليه الحال قبل ثلاثين عاما، عندما كان الإسلام غير معروف إلى حد كبير كقضية سياسية محلية بالنسبة للسياسيين والإداريين الأوروبيين. وإلى الحد الذي تم فيه تناول القضايا الدينية، كان ذلك من اختصاص سلطات الهجرة والدبلوماسيين ــ وليس البرلمانات ووزارات الداخلية. كما عكست المنظمات المجتمعية الإسلامية في المدن الأوروبية هذا الوضع؛ ولكن في أوروبا، لم تكن هذه المجتمعات متجذرة عضوياً في الثقافة والسياسة الأوروبية المحلية، بل كانت لا تزال خاضعة لسيطرة الحكومات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية الدولية.

لقد بدأ مشهد جديد يتشكل حيث وجد القادة المسلمون مكاناً متزايداً في مجتمع ومؤسسات بلدانهم الجديدة. وبدأ إجماع سياسي جديد ــ وممارسة إدارية ــ يترسخ، وهو ما يعكس الاعتراف البراغماتي المنتشر بالوجود غير القابل للرجوع فيه للمسلمين في أوروبا.

كان العقد من منتصف تسعينيات القرن العشرين إلى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فترة من النمو الكبير في العلاقات بين الدولة والإسلام في أوروبا. وكان المثال الأكثر وضوحاً على التحرك الأوروبي الواسع النطاق نحو دمج الإسلام مع تطوير المشاورات الوطنية مع أماكن الصلاة ومنظمات المجتمع المدني. واختفت الاستجابات غير الرسمية من جانب الحكومات للأسئلة التي تواجه المجتمعات المسلمة ومجموعات العمل بين الوزارات في العقود السابقة، وحل محلها بناء المؤسسات على غرار الشركات وإنشاء مؤسسات للتفاوض على العلاقات بين "الدولة والمسجد".

وفي مختلف أنحاء أوروبا، اتخذت قمة الاعتراف المؤسسي والتدجين شكل المجالس الإسلامية. ولقد ساعدت مجالس مثل المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، والمجلس الإسلامي الإسباني،

ومؤتمر الإسلام الألماني، ولجنة الإسلام الإيطالية في حل القضايا العملية المتعلقة بالبنية الأساسية الدينية ــ من إنشاء أماكن للأئمة ورجال الدين في المؤسسات العامة إلى تنظيم المساجد، والتعليم الديني، والطعام الحلال، وتأشيرات الحج.

ومع استمرار هذا الواقع الجديد، ينشأ نظام جديد للقيادة المجتمعية والأئمة، وهو نظام يختلط بشكل أكبر بالمجتمع المحلي ــ بما في ذلك المسلمون من جميع الخلفيات فضلاً عن غير المسلمين ــ وهو أكثر دراية بالأنظمة التعددية للعلاقات بين الدولة والدين، والمعايير الثقافية الأوروبية فضلاً عن اللغات. ومع تنقل المنظمات الإسلامية بين المؤسسات التي تحكم الممارسة الدينية، تستطيع السلطات أن تتمتع بفرص استشارية فضلاً عن توفير هيكل حوافز لتشجيع الحوار بين الأديان والتعاون الأمني مع المسؤولين المحليين.

والمنظمات والقيادات التي كانت في السابق تنظر فقط إلى ما وراء الحدود الأوروبية بحثاً عن السلطة والأصالة الإسلامية بدأت تكتسب ببطء مراجع مؤسسية محلية أيضاً. لا يزال هناك الكثير من المجال للتحسين داخل المساحات الجديدة للوساطة. ولكن هذا لن يحدث إلا إذا لم يتم التنازل عن المواقف المتشائمة المبالغ فيها، والسرديات السلبية حول مستقبل المسلمين في أوروبا. وإذا كان للتقدم أن يستمر، فإن كلا من "المجتمعات الأوروبية" و"المجتمعات الإسلامية" سوف يضطران إلى التخلي عن هذه المكاسب. إن الناس يحتاجون إلى النظر إلى الأعلى وتسجيل أنفسهم عقليًا بأن السماء لن تسقط.

دور الدولة في دمج الأقليات

تبذل الحكومات الغربية المتعاقبة الجهود المستمرة منذ أكثر من عقدين للحد من ظهور الإسلام داخل المجتمعات ذات الأصول المهاجرة في مختلف أنحاء أوروبا. وفي السنوات الماضية صدرت في هولندا، وفرنسا، وألمانيا، والدنمارك، ودول أوروبية أخرى، عدة قوانين بشأن منع النقاب، والحجاب، وفرض قيود على الذبح الحلال، وحظر الصلاة الإسلامية في المدارس وأماكن العمل.

في حين أصاب المسلمون وغير المسلمين بعض اليأس من احتمالات التكامل الإسلامي على المدى الطويل في أوروبا في القرن الحادي والعشرين، فإن الخلاف حول مدى إلحاح وضرورة تقييد الرموز الإسلامية في المجال العام ــ من الملابس إلى العمارة والطعام ــ يشكل أصل سوء فهم خطير محتمل.

إن قضية الدين والتدين ليس هما العاملان الأساسيان للهوية بالنسبة لمعظم المسلمين الأوروبيين، ولكن الجو الحالي عزز الشعور بالوصم الجماعي والشعور المشترك بالظلم حيث لم تكن هناك

روابط كثيرة من قبل. وقد أدى هذا إلى تغذية مواجهة متنامية، تنبئ بها روايتان متنافستان عن الضحايا تفصلان المسلمين عن غير المسلمين في أوروبا، والتي تستمر في اكتساب القوة.

في الرواية الأولى: تخبر الأحزاب السياسية السكان الأوروبيين "الأصليين" بأن العديد من الممارسات الدينية الإسلامية السائدة ــ من الحجاب إلى اللحوم الحلال ــ هي في الواقع محاولات خبيثة لفرض القواعد الإسلامية على غير المسلمين ويجب وقفها. وكما جاء في

رسالة الإرهابيين اليمينيين المتطرفين النرويجي والنيوزيلاندي، اللذان ارتكبا مجزتين دهب ضحيتها عشرات المصلين المسلمين في النرويج ونيوزيلاندا بسلاح ناري كُتب عليه "فيينا 1683"بدلالة تاريخية واضحة للمعركة الضخمة التي جرت بين جيوش العثمانيين المسلمة وأوروبا عام 1683، بعد أن حاصر العثمانيون مدينة فيينا مدة شهرين قاربت المدينة فيها على السقوط، لكن الإمبراطور النمساوي أرسل رسالة استغاثة لبابا الفاتيكان، انتهت المعركة بهزيمة جيوش الدولة العثمانية ضد تحالف أوروبي مسيحي، بقيادة ملك بولندا يوحنا الثالث سوبيسكي.

في مقابل هذه الرواية، هناك وجهة نظر يتبناها العديد من زعماء الجاليات المسلمة، مفادها أن الحكومات الأوروبية قمعية وغير متسامحة مع التنوع. وفي هذا السياق، لا نعود إلى عام 1683، بل إلى عام 1938 حيث صدر في ألمانيا قانون ألزم الرجال من اليهود بإضافة اسم "يسرائيل" إلى أسمائهم الأصلية والنساء بإضافة اسم "سارا" إلى أسمائهن الأصلية، في حال لم يكن الاسم الأصلي يشهد بكونهم من اليهود بحسب قائمة وضعها النازيون بـ "الأسماء اليهودية". وهكذا بات من السهل التعرف على اليهودي بمجرد التعرف على اسمه. في دلالة على الحظر المفروض على الرموز الدينية السائدة (المآذن والحجاب) فضلاً عن الممارسات الأقل شيوعاً (البرقع، وتعدد الزوجات، والزواج القسري) نذير بما هو أسوأ في المستقبل.

في الواقع، لا يتعلق القياس المناسب بفيينا عام 1683 أو برلين عام 1938، بل يتعلق بسياسات تؤدي إلى نجاح التكامل، وتوفير أسباب العيش المشترك. ففي المجالات العادية، ولكن الحاسمة للتكامل الديني ــ مثل بناء المساجد، وتدريب الأئمة، ورجال الدين، وتوافر الطعام الحلال، وتأشيرات الحج ــ بدأت المجتمعات المسلمة والحكومات الأوروبية في الحديث والعمل في مجالس الإسلام الناشئة في مختلف أنحاء القارة. وبفضل الطبيعة العامة لهذه المشاورات، لم يعد الإسلام صندوقاً أسوداً بالنسبة للناخبين العامين.

إن هذا الأمر يستحق التكرار في ضوء الجهود التشريعية الأخيرة التي تلخص ما يعرفه الأوروبيون جيداً: إن المساواة القانونية الرسمية ليست كل شيء، والتحرر ليس أمراً لا رجعة فيه. وهناك خطر متزايد يتمثل في أن تتلاشى الإنجازات المتواضعة التي تحققت في مجال التكامل الديني قبل أن يتم دمج المسلمين. ويرى المسلمون في أوروبا على نحو متزايد أن مجموع

المناقشات العامة حولهم مجرد اضطهاد ديني ــ وهو مزيج غريب من انعدام الثقة السياسية الذي كان وراء الصراع الثقافي والاستياء الديني الذي غذى معاداة السامية التقليدية.

في ألمانيا، دفع حظر الحجاب على الموظفات العموميات إحدى الصحف إلى نشر عنوان رئيسي يقول "إذا كنت ترتدين الحجاب، فلن تستطيعي إلا أن تكوني عاملة نظافة"، وهو ما يشير إلى أن الحكومة تحاول إبقاء النساء المسلمات في وظائف شاقة. وبعد قرار المحكمة العليا الألمانية بحظر صلاة المسلمين في المدارس العامة، قال أحد الاتحادات الإسلامية الألمانية إن السلطات "تحاول إبعاد الدين الإسلامي عن جميع الأماكن العامة".

إن ثلاثينيات القرن العشرين ما زالت حاضرة في أذهان المسلمين في أماكن أخرى من أوروبا. ففي القريب الماضي، دعا "عبد الرحمن دحلان" - المستشار السابق في قصر الإليزيه - مسلمي "فرنسا" إلى ارتداء نجمة خضراء، وذلك للاحتجاج على الجدل الثائر حول العلمانية المطلوبة من قبل الحزب الحاكم. وعندما نظر البرلمان الفرنسي في فرض حظر جديد على الحجاب، أشار مقدمو الالتماسات ضد مشروع القانون صراحة إلى قوانين "نورمبرج" التي أصدرتها ألمانيا النازية عام 1935وتم بموجبها حرمان اليهود الألمان من المواطنة كما حُرم عليهم الزواج أو الدخول في علاقة جنسية مع أشخاص من ألمانيا أو مع من ينتسبون لهذه الدماء، كما جردوهم من حقوقهم الشرعية ومُنعوا من أغلب الحقوق السياسية.

قوانين هدّامة

إن موجة القيود لا تظهر أي دلائل على تراجعها. فالملاحقة الانتخابية مجزية للغاية ــ ومحفوفة بالمخاطر السياسية إلى الحد الذي لا يسمح بمعارضتها. وهذا مسار يجد فيه العديد من الساسة المكافآت، ولكنه في اتجاه زلق. ولا يجادل سوى قِلة من المراقبين في خطر الأصولية الإسلامية أو عواقبها المميتة. ولكن إذا كان الهوس بالرموز الإسلامية يشكل جزءاً من أجندة أمنية وطنية متماسكة، فسوف يستكمل بتدابير بناء الثقة في أحد المجالات القليلة حيث تتمتع الدولة بسلطة حقيقية للتأثير على النتائج، على سبيل المثال ضمان الحريات الدينية في ظل حكم القانون. ولكن بدلاً من ذلك، أدى التركيز غير المتناسب على حالات التقوى المتطرفة أو التواضع الديني المفرط إلى إنتاج تدبير تشريعي هدّام تلو الآخر.

على سبيل المثال القيود المفروضة على الحجاب والنقاب التي تم فرضها على المسلمين في عام 2008. إن هذه القوانين الجديدة لن تؤثر بشكل مباشر إلا على مئات أو ربما آلاف الأسر على الأكثر، أي أقل من واحد في المئة من الملايين العديدة في البلدان التي أقرتها مجالس الشعوب. وعلاوة على ذلك، فإن النساء القليلات اللاتي يعشن تحت وطأة النقاب في البلدان التي تفرض

حظراً جديداً سوف يتم نفيهن إلى شققهن. أما الفتيات القليلات اللاتي يجبرن على الاختيار بين عقيدتهن والتعليم العام فسوف نادراً ما يقابلن أقرانهن من غير المسلمين في بيئة محايدة. أما فيما يتصل بالمناقشات حول تقييد الذبح الحلال، فإن هذا لن يؤثر إلا على قدرة الاتحادات الإسلامية على جمع الأموال محلياً. وسوف يتم استيراد اللحوم المناسبة فقط ولن يكون هناك أي نقص في النقد الأجنبي اللازم لتمويل الجمعيات الدينية المحلية.

لقد انتقل أولئك الذين يريدون فرض قيود على حضور الإسلام في المجال العام، في غضون عقد من الزمان، من حظر الحجاب نيابة عن حقوق المرأة إلى التشكيك في الممارسات الأساسية للتسامح الديني، مثل الحق في ذبح الحيوانات وفقاً للطقوس الدينية، أو بناء دور العبادة، مع أو بدون مآذن. في ميلانو، عندما حضرت نائبة العمدة إفطار رمضان في إحدى المرات اتهمها سلفها "بإرسال الإشارة المؤسسية الخاطئة" والسعي إلى "المساواة للإسلام كدين"، وهو ما من شأنه أن يؤدي مباشرة إلى قانون الشريعة الإسلامية.

وبينما تكون أفضل النيات لدى العلمانيين، أو الليبراليين، أو النسويات، أو نشطاء رعاية الحيوان هي التي تعمل في كثير من الأحيان على صياغة هذه التدابير، فإن تأثيرها الواضح هو التضحية بالفرص الذهبية لنقل القيم الجمهورية في بيئة مشتركة. ويبقى الانطباع بأن عواطف هؤلاء المدافعين أقل إثارة بسبب عدم الليبرالية لدى غير المسلمين. إن السعي وراء القضايا الاجتماعية والسياسية التقدمية، مثل حقوق المرأة، ورعاية الحيوان، وحرية التعبير، يمكن أن يكتسب نغمات تمييزية إذا لم يتم متابعتها بنفس الحماس لجلب الإصلاح للجماعات الدينية غير المسلمة.

الريح والشمس

في يوليو/تموز 1917، ألقى الرئيس الأميركي السابق ويليام هوارد تافت خطاباً يتأمل فيه مصير الأقليات اليهودية في أوروبا مع انضمام الولايات المتحدة إلى الحرب العظمى. في دعوته إلى تحرير اليهود دون قيد أو شرط ودمجهم في كل مجتمع وطني في أوروبا، حذر تافت من أن "الإجراءات القاسية والقمعية لم تساعد"، والأسوأ من ذلك أنها "ضارة دائماً". ولم يستشهد تافت بإرث التنوير أو حتى الثورتين الأميركية والفرنسية لدعم حجته. بل استشهد بحكاية "إيسوب" عن الصراع بين الريح والشمس في خلع معطف الرجل من ظهره. فكلما هبت الريح بقوة، كلما اقترب الرجل من معطفه. ويعتبر ايسوب من كتاب القصص القصيرة عند الاغريق وقد ولد في القرن السادس قبل الميلاد وقد تم تجميع اعماله تحت ما يسمى (حكايات ايسوب) وهي الحكايات التي تعطى عبر ودروس في الحياة من خلال عنصر التشويق والمتعة والتي تساهم بقدر كبير في ثقل شخصية الانسان وازدياد فهمه للحياة من حوله. وعلى نحو مماثل، كتب تافت: "إن

الاضطهاد والظلم لا يؤديان إلاّ إلى تعزيز خصوصية اليهود في تمسكهم بعاداتهم القديمة ودينهم وطقوسهم".

إن الحل الذي قدمه يرقى إلى حكمة فيكتورية ـ الإقناع أفضل من القوة ـ ولكن هذا لا يقلل من حكمة القرن السابع قبل الميلاد: "لم يخلع الرجل معطفه إلا عندما زادت أشعة الشمس الدافئة من درجة الحرارة وتسببت في الشعور بعدم الراحة". إن نصيحة تافت لا تزال تتردد حتى اليوم. إن الإشارات الشعبوية حول أغطية الرأس، أو الصلاة في الشوارع، أو الطعام الحلال لا يمكن أن تحل محل استراتيجيات جادة للإدماج الاجتماعي والسياسي.

إذا لم يتقدم الزعماء الأوروبيون لمواجهة هذا التحدي، فسوف يقوم شخص آخر بذلك في النهاية. وهناك مجموعة جديدة من الخاطبين في القارة. فقد دخلت قطر إلى الضواحي الفرنسية بهدية استثمارية بقيمة 50 مليون يورو ومغازلة النخب الفرنسية المسلمة، كما مولت بناء المسجد الكبير في العاصمة الدنماركية كوبنهاغن أو ما يسمى مركز حمد بن خليفة الحضاري. كما كثفت الدول الأصلية للعديد من المسلمين الأوروبيين، وخاصة تركيا والمغرب، جهودها التوعوية. فقد أنشأت مؤسسات معقدة وآليات استشارية خاصة بها للبقاء على اتصال مع الأقليات التي تعتبرها عرضة للخطر على نحو متزايد وحمايتها. وحتى الولايات المتحدة وضعت برامج تهدف إلى تعزيز اندماج المسلمين الأوروبيين.

إن هذه البلدان الأخرى تغري النخب الأوروبية المسلمة بالانضمام إليها لأنها غالباً ما تكون الوحيدة التي تأخذها على محمل الجد. إذا استمرت الأمور على هذا النحو، فسوف تهدر الحكومات الأوروبية الفرصة للاستفادة من التضحيات السياسية الأخيرة والتقدم الواضح باسم التكامل، وسوف تتراجع إلى عصر ما قبل أن تبدأ في تحمل المسؤولية عن مواطنيها.

وبعد أن يتم قطف كل الثمار المنخفضة المعلقة ـ حظر آخر النقاب، وترحيل آخر متطرف أجنبي ـ سوف تظل الحكومات الأوروبية في حاجة إلى رفع مستوى أدائها والتوصل إلى إجماع بشأن الهدف الأكثر أهمية وصعوبة في الوصول إليه: سياسة تكامل متماسكة تنخرط في الحقوق والمسؤوليات الدستورية الكاملة لجميع المواطنين. وفي الوقت الحالي، يبدو أن المنافسة الحزبية والرأي العام غير المواتي أقنعا العديد من الحكومات الأوروبية بأن هذه العنب حامض.